

دور التنوع الاقتصادي في الحد من الأزمات

-دراسة حالة لأثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الإماراتي-

The role of economic diversification in crisis reduction**A case study of the impact of the oil crisis 2014 on the UAE Economy**د. صباغ رفيقة¹، د. حركاتي فاتح²¹ جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، rafika.sebbagh@univ-sba.dz² جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، fateh.harkati@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2019/08/30

تاريخ القبول: 2019/04/26

تاريخ الاستلام: 2019/04/06

ملخص:

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ بداية التسعينات على سياسات اقتصادية أساسها التنوع الاقتصادي، ورغم نجاحها في تحقيق قدر من التنوع و النمو في القطاعات الغير النفطية مثل الاستثمار في الصناعة التحويلية، السياحة، إلا انه لا يزال التنوع الاقتصادي في الإمارات يعاني من العديد من التحديات أهمها تشجيع الصادرات وحماية الصناعات الوليدة، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة آثار انهيار أسعار البترول سنة 2014 على الاقتصاد الإماراتي، حيث توصلنا إلى تمكن السياسات الاقتصادية والمالية المعمول بها بالإمارات في تحسين قدرة الدولة على مواجهة الضغوطات الاقتصادية العالمية. كلمات مفتاحية: تنوع اقتصادي، سعر البترول، أزمة بترولية، ناتج داخلي خام، قطاعات اقتصادية.

تصنيفات JEL: L7، L71، L72

Abstract:

Since the beginning of the 1990s, the United Arab Emirates has adopted economic policies based on economic diversification, and despite its success in achieving a degree of diversification and growth in non-oil sectors such as investment in manufacturing, tourism, but economic diversification in the UAE is still He suffers from many challenges, the most important being the promotion of exports and the protection of nascent industries, and the study

المؤلف المرسل: حركاتي فاتح، الإيميل: fateh_05600@yahoo.fr

aimed to know the effects of the collapse of oil prices in 2014 on the UAE economy, where we have reached the ability of the economic and financial policies in the UAE to improve the capacity of the state to confront Global economic pressures.

.Keywords: Economic diversification, oil price, oil crisis, crude internal product, economic sectors.

Jel Classification Codes: L7, L71, L72

1. مقدمة:

كنتيجة لتقلبات ولعدم انتظام أسعار البترول في فترات عديدة لأسباب مختلفة (اقتصادية وغير اقتصادية)، تم اقتناع العديد من الدول النفطية عامة والإمارات خاصة بعدم الاستمرار في الاعتماد على قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة وتمويل الاقتصاد، وبالتالي ضرورة التوجه نحو التنوع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات أخرى من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في أسعار البترول أو الأزمات الاقتصادية في البلدان الشريكة. وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا كالتالي:

ما دور سياسة التنوع الاقتصادي في الحد من آثار الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد

الإماراتي؟

فرضيات البحث:

- يلعب التنوع الاقتصادي دورا أساسيا في استدامة النمو الاقتصادي عندما تنضب الموارد النفطية، كما انه يحمي من تقلبات أسعار سوق النفط العالمية؛
- الإمارات كانت أقل تأثرا بالأزمة البترولية 2014 مقارنة مع الدول النفطية الأخرى.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في التركيز على سياسات التنوع الاقتصادي التي انتهجتها دولة الإمارات، والتي كان الهدف منها استيعاب الآثار السلبية على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عدم استقرار أسعار البترول خاصة في السنوات الأخيرة.

أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الاقتصاد الإماراتي من خلال التطرق إلى مؤشرات اقتصادية عديدة؛
- معرفة آثار انهيار أسعار البترول سنة 2014 على الاقتصاد الإماراتي.

محاور البحث:

ترتكز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال التطرق لواقع التنوع الاقتصادي ولتأثيرات الأزمة البترولية 2014، على الاقتصاد الإماراتي وتستعرض الورقة البحثية المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي؛

المحور الثاني: الأزمة البترولية 2014؛

المحور الثالث: أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الإماراتي.

2. الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

أخذ موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة لدى العديد من الدول، لذا ارتأينا أن يتضمن المحور الأول لورقتنا البحثية أهم الأسس النظرية للتنوع الاقتصادي.

2.1 تعريف التنوع الاقتصادي : التنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع؛ (حمزة، 2014، صفحة 57).

- هو عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مؤهلة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل؛ (الحسين، 2016).

✓ **التنوع الأفقي:** ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، مثلاً قطاع البترول (مرزوق، 2003، صفحة 8)؛

✓ **التنوع الرأسي:** ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو

فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كألسهم والسندات (البعاج، 2016).

2.2 مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، وتعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، وعلى مفهوم التنوع كعامل هيرفندال- هيرشمان، الذي يعد الأكثر شيوعاً، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها و تغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي.

أ- معامل هرفندال- هيرشمان (Herfindahl - Hirshman):

يأخذ في اعتباره نشاط الصناعة بأكملها للصناعات الأكبر، العدد الكلي للمنشآت، نشاط كل من المنشآت، وفي قياس التركيز يعطي أوزاناً نسبية أعلى لخصص المنشآت الأكبر، ويستخدم هذا المقياس غالباً لتحديد إذا ما كان دمج المؤسسات يؤدي إلى قوة سوقية احتكارية أم لا، حيث يحسب التركيز قبل وبعد الدمج لتوضيح التأثير في مستوى المنافسة. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. و قد صمم هذا المعامل لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعرف معامل هرفندال- هيرشمان (Normalized Herfindahl Hirshman Index) بالصيغة التالية (الخطيب، بدون سنة، صفحة 211).

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: **N** تمثل عدد النشاطات؛

x_i : قيمة المتغير في النشاط **i**؛

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

وتتراوح قيمة معامل هيرفندل-هيرشمان بين الصفر والواحد $0 \leq H \leq 1$ ، فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الإقتصاد، وإذا كان مساوي للواحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج مرتكزا في نشاط واحد، بينما لا تساهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لهذا المعامل دليلا على ضعف الإقتصاد في توزيع نشاطاته. أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنوع، فهي أيضا عديدة، ومنها الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات، والإيرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل.. الخ. وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نمواً، معيارا لتنوع الإقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي: مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء، ومقدار التركيز في الصادرات.

ب- مؤشر تنوع الصادرات:

مؤشر التنوع يبين ما إذا كانت بنية الصادرات لبلد معين تختلف عن بنية العالم، هذا المؤشر الذي يتراوح ما بين صفر و الواحد، يكشف عن مدى الاختلافات بين هيكل التجار للبلد والمتوسط العالمي، فإذا كانت قيمة المؤشر أقرب إلى 1 تشير إلى فرق أكبر مع المتوسط العالمي، وكلما اقتربت من 0 يعني تنوعا أكبر وتلبية للطلب العالمي (لزرع، بدون سنة، صفحة 37).

$$sj = \frac{\sum_i |hij - hi|}{2}$$

حيث: **hij**: تشير إلى حصة السلعة؛

i: من جملة صادرات البلد **j**. **hi**: تشير إلى السلعة **i**: من جملة صادرات العالم.

2.3 دوافع التنوع الاقتصادي:

أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنوع الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصها في خمسة

اعتبارات أساسية:

- اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛

- استنزاف الموارد المعدنية؛
- وفورات الحجم الخارجية في الاقتصاديات المرتبطة خصوصا مع التصنيع؛
- الحد من مخاطر المحفظة (رواينية، 2016، صفحة 138).

3. الأزمة البترولية 2014

عرفت أسعار البترول تطورات وتغيرات منذ اكتشافها على كافة اقتصاديات دول العالم سواء كانت مصدرة أو مستوردة، ومن أبرز الأزمات التي عرفتها أسعار هذه السلعة الأساسية في الصناعة والتجارة الدولية في الفترة الأخيرة هي أزمة النصف الثاني من سنة 2014، حيث لعبت عوامل العرض دورا أكبر إلى حد ما من عوامل الطلب في الانخفاض بنسبة 50 بالمائة في أسعار النفط خلال الفترة ما بين منتصف 2014 وأوائل عام 2015. (autres, 2015, p. 5).

3.1 تعريف الأزمة:

- تعرف الأزمة بأنها حالة من عدم الاستقرار تتضمن إشارات وتنبؤات بحدوث تغييرات حاسمة قريبة قد تكون نتائجها غير مرغوب فيها على الإطلاق، وقد تكون هذه النتائج إيجابية في بعض الأحيان ومرغوب فيها بصورة كبيرة (فارة، 2000، صفحة 23).
- في المقابل تعرف الأزمة السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة (مثل عدم وفرة الإمدادات النفطية لإعادة التوازن للسوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية) كما يمكن أن يكون نتيجة عوامل خارجية مثل حركة رؤوس الأموال والتغيرات الجيوسياسية (الله، 2015، صفحة 19).

3.2 أسباب أزمة 2014:

- تعود أزمة 2014 في قطاع النفط حسب الخبراء والمحللين للعديد من الأسباب، نذكر منها (القادر، يومي 09 و 10 ديسمبر 2015، الصفحات 9-11):
- انكماش الاستهلاك العالمي: لم تأت التوقعات بالشكل المفترض وواصلت أسعار النفط التراجع بصورة

غريبة ويشير الخبراء إلى أن منظمة الأوبك مطالبة بحماية السوق من التراجع كونها تنتج ثلث النفط العالمي؛

- **عقوبات اقتصادية ضد روسيا وإيران:** من خلال اتفاق منتجو النفط على خفض الأسعار لمعاينة روسيا بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا وكذلك معاينة إيران التي تم تخفيض العقوبات المفروضة عليها وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج؛

- **ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة:** كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور في تراجع الطلب العالمي على النفط وهبوط الأسعار بما أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم؛
- **معاينة دول عربية:** تعتبر هذه الدول منتجة للنفط وتعتمد عليه كمصدر رئيسي في اقتصادها حيث هي أول المتضررين من هبوط الأسعار؛

- **تراجع دور المنتج (منظمة الأوبك):** كان على المنظمة اتخاذ موقف لاستيعاب النمو في العرض لتخفيف الضغوط على الأسعار وضبط توازن السوق في مواجهة تدهور الأسعار ومع ذلك قامت بعض أعضاء الأوبك بتقديم خصومات سعرية للمستوردين دون إهمال الالتزامات والعقود مع الشركات النفطية الدولية التي تتطلب زيادة الإنتاج؛ : (مدياني، يومي 09 و10 ديسمبر 2015، صفحة 5).

- **ديون قطاع الطاقة:** كما جاء في تقرير بنك التسويات الدولية أن ما ساهم في امتناع بعض المنتجين عن تخفيض حجم إنتاجهم من النفط بعد بدء تراجع الأسعار هو زيادة الديون الناتجة عن التوسع في عمليات الاستكشاف والحفر والتنقيب وحتى يتمكن المنتجين من تسديد التزاماتهم المالية حافظوا على مستويات الإنتاج لضمان تدفق العوائد النفطية اللازمة وهذا ما دفع بالأسعار إلى الانخفاض أكثر (مدياني، يومي 09 و10 ديسمبر 2015، الصفحات 8-9).

4. آثار الأزمة البترولية 2014: سنحاول التطرق إلى آثار الأزمة على الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

4.1 على الدول المصدرة

أدت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي تأثرت اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول من خلال: (الله، 2015، صفحة 26).

❖ انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول؛

❖ تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية، خاصة وأن أغلبية الدول النامية أحادية التصدير؛

❖ ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية مع تأثيره على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول.

إضافة لما سبق هناك انعكاسات أخرى لانخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة ونذكر (الرحمان، يومي 09 و 10 ديسمبر 2015، صفحة 13) :

- تراجع العوائد النفطية وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي؛
- تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية؛
- ارتفاع معدلات التضخم المحلية نتيجة ارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار؛
- ظهور مخاطر السيولة النقدية لدى البنوك؛
- صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة للنفط حيث تضطر لإعادة جدولة ديونها.

4.2 الأثر على الدول المستهلكة:

سنحدد الأثر على الدول الصناعية وعلى الدول النامية غير المصدرة للنفط.

الجدول 1: تأثير انخفاض أسعار البترول على الدول المستهلكة له

على الدول الصناعية	على الدول النامية غير المصدرة للنفط
- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛	- انخفاض قيمة تكاليف وارداتها النفطية؛
- انخفاض التضخم النقدي وأسعار الفائدة؛	- ارتفاع قيمة صادراتها للدول الصناعية؛
- ارتفاع أسعار أسهم الشركات الصناعية؛	- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي
- انخفاض أسعار السلع الرأسمالية والاستهلاكية؛	والتشغيل الاقتصادي؛
- تقليص السياسات الحمائية للتجارة الخارجية؛	- انخفاض قيمة تحويلات العاملين في الدول
	المصدرة للنفط إلى بلدانهم.
- انخفاض الاستثمار في بدائل الطاقة؛	
	ارتفاع الطلب على النفط؛

- انخفاض واردات الدول المصدرة للنفط من الدول الصناعية.

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

حدادي عبد الغني، قويدري عبد الرحمان: "إدارة الأزمات النفطية بين المنتجين والمستهلكين"، ملتقى دولي حول: "إدارة الأزمات في الوطن العربي- الواقع والتحديات-"، جامعة أحمد دراية، أدرار، يومي 09 و 10 ديسمبر 2015، ص12. بالإضافة إلى ما سبق تم تسجيل تراجع للتضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة حتى نهاية سنة 2014، مع الاستثناء الملحوظ في البلدان التي تعاني من انخفاض كبير في سعر الصرف (الدولي، إبريل 2015، صفحة 4).

4.3 أثر الأزمة البترولية على الاقتصاد الإماراتي

أكد صندوق النقد الدولي أنّ اقتصاد دولة الإمارات تمكن نسبياً من تجاوز صدمة النفط بعد العام 2014، حيث كانت الاحتياطات المالية والأسس المصرفية السليمة وسمعة الدولة على المستوى العالمي ملاذاً آمناً، فضلاً عن مناخها الملائم للأعمال التجارية ومصادر الدخل المتنوعة فيها، التي كانت بمثابة عوامل مساعدة في ذلك، وهذا ما سنحاول تبيانه فيما سيأتي:

1.4.3 المؤشرات النقدية والمالية:

تؤكد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2018 قدرتها على التكيف مع الأزمات المالية ومع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما سنبينه فيما سيأتي.

الجدول 2: المؤشرات النقدية والمالية

2018	2017	2016	2015	2014	
435.70	407.21	371.35	370.30	401.96	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
3.4	1.3	3	3.8	3.1	الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة، التغير السنوي %)
41.772	40.162	37.678	38.650	43.21	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)
19.0	19.3	19.3	18.1	15.6	نسبة إجمالي الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي

3.7	2.8	1.8	4.1	2.3	نسبة التضخم
16.97	8.78	8.7	12.31	40.33	الحساب الجاري (مليار دولار)
3.9	3.5	2.4	3.3	10.0	الحساب الجاري % (من الناتج الإجمالي المحلي)

المصدر: ندى الهاشمي: "الإمارات العربية المتحدة والاقتصاديات الرائدة في العالم إدارة التحديات والفرص في ظل التغيير العالمي"، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، الإمارات، 2018، ص 16.

4.3. 2 الناتج المحلي الإجمالي:

نجحت دولة الإمارات في الحفاظ على مستويات النمو خلال الفترة ما بعد الأزمة البترولية، وذلك بفضل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بشكل رئيسي. وتمكنت الدولة من تحقيق ذلك في خضم انخفاض أسعار النفط، وتباطؤ النمو في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة، وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات النامية الجديدة، والتي تشمل الصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، البنية التحتية، التجارة، النقل، اللوجستية، الطاقة البديلة والمتجددة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السياحة، الألمنيوم، البتروكيماويات، التعدين، الحديد والصلب، والطيران، لعبت دوراً رئيسياً في التحرك نحو زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، مع المساعدة أيضاً على الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة والمدعوم بالإبداع والابتكار (الهاشمي، 2018، صفحة 24).

الجدول 3: هيكل الناتج الداخلي الخام حسب الأنشطة الاقتصادية في الإمارات بالمائة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
82	82.6	83.4	86.2	87.3	88.7	قطاع المشروعات الغير مالية
0.6	0.8	0.7	0.6	0.6	0.6	الزراعة والحراجه وصيد الأسماك
17.9	16.7	21.9	34.2	37	39.1	الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)
8.9	9.5	9	7.8	7.5	7.7	الصناعات التحويلية
2.5	3.9	3.5	2.6	2.5	2.5	الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات
10.9	10.3	9.7	8.3	8.1	8.2	التشييد والبناء

2.0	2.1	3.3	3.3	9.8	5.6	تجارة الجملة والتجزئة إصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية
6	5.9	4.9	7.7	5	5.2	النقل والتخزين
7.3	6.7	1.2	8.2	17.2	10.7	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
3.2	3.6	4.1	9.6	3	2.4	المعلومات والاتصالات
3.1	3.0	8.5	14.9	20.0	8.0	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
7.6	6.7	10.6	12.5	1.3	14.9	الأنشطة العقارية
4.6	4.3	3.2	6.1	7.9	3.1	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
4	4.5	5.0	4.2	11.6	7.1	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
3.2	1.3	4.1	7.9	13.5	13.2	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري
4.7	5.7	3.5	10.8	6.1	15.9	التعليم
6.5	7.1	4.5	7.6	23.8	34.6	أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية
5.9	6.8	6.1	3.8	3.7-	15.9	الفنون والترفيه والترفيه وأنشطة الخدمات الأخرى
7.2	6.3	8.1	12.1	24.5	6.8	أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل
3.3-	2.6-	11.2-	3.3	4.2	6.8	المجموع
4.1	3.9	5.4	7.8	7.8	6.6	إجمالي غير نفطي

المصدر: وزارة الاقتصاد: "التقرير الاقتصادي السنوي 2017"، الإصدار الخامس والعشرون، ص ص (29-30).

تفعيلاً لسياسة تنوع مصادر الدخل من خلال تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الحيوية ذات القيمة المضافة العالية والإمكانات الواعدة للنمو بالدولة وأهمها الصناعة وبالأخص البتروكيماويات والألمونيوم والتجارة والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة الجديدة والمتجددة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي والإنشاءات، فقد تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول 4 : تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة (2012-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
977.9	958.6	933.4	815.3	731.8	694.2	ناتج القطاعات غير النفطية بالأسعار الحقيقية

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى: وزارة الاقتصاد: "التقارير الاقتصادية السنوية (2013-2015)-

(2017)»، الإمارات العربية المتحدة.

لقد تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة من حوالي 32.3 مليار درهم والتي تشكل 41.7 % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة في عام 1975 إلى 958.6 مليار درهم والتي تشكل 69.1 % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة في العام 2016، إلى 977.9 مليار درهم سنة 2017 ما أدى إلى تراجع اعتماد الدولة حالياً على النفط الذي أصبح يشكل 30.9 % من ناتجها الإجمالي بالأسعار الثابتة فقط والباقي يتأتى من قطاعات حيوية أخرى كاللجارة، والخدمات، والعقارات، والسياحة، والصناعات التحويلية.

4.3.3 الاستثمارات: نحددها في نقطتين أساسيتين هما الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

أ- الاستثمارات المحلية:

تراجعت الإيرادات النفطية التي تشكل الشق الأكبر من الإيرادات العامة للدولة التي يعتمد عليها في الإنفاق على أغراض التنمية بنسبة نحو % 14.7 - عام 2016 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة بالعام 2015 ، وفي إطار السعي لتفعيل سياسة تنوع مصادر الدخل ودعم توجه الدولة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات، استمرت الدولة خلال العام 2016 في إتباع سياستها المالية الرشيدة التي اتبعتها بالعام 2015 ، والتي كان قوامها التركيز على ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الجاري واستمرار الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية والمشروعات الاستراتيجية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مثل الطاقة والصناعة والسياحة والتعليم والبنية التحتية...، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات، مع تنمية الإيرادات العامة وتنوع مصادرها. وهذا ما يبينه لنا الجدول الموالي. (الاقتصاد، 2017، صفحة 35).

الجدول 5: إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة (2014-2017)
الوحدة مليار درهم)

البيان	2014		2015		2016		2017
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	المساهمة
إجمالي تكوين رأس المال	336.9	% 100.0	307.9	% 100.0	302.8	% 100.0	%100.0
القطاع العام	135.0	% 40.1	145.8	% 47.3	146.4	% 48.3	%49
القطاع الخاص	201.9	% 59.9	162.1	% 52.7	156.4	% 51.7	%51

المصدر: وزارة الاقتصاد: " التقرير الاقتصادي السنوي 2017 «، الإصدار الخامس والعشرون، ص35.

وتشير البيانات الموضحة بالجدول السابق إلى تطور إجمالي استثمارات الدولة بالأسعار الجارية من نحو 307.9 مليار درهم عام (2015) كان نصيب الاستثمارات غير النفطية منها 257.9 مليار درهم بنسبة % 83.8) إلى 302.8 مليار درهم عام(2016) كان نصيب الاستثمارات غير النفطية منها 266.4 مليار درهم بنسبة نحو% 88.0) بنسبة تراجع بلغت % 1.7 -، وذلك كمحصلة لتزايد استثمارات القطاع العام في تنفيذ المشروعات من 145.8 مليار درهم عام 2015 إلى 146.4 مليار درهم عام 2016 بنسبة نمو بلغت % 0.4 ، وتراجع مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات من 162.1 مليار درهم عام 2015 إلى 156.4 مليار درهم عام 2016 بنسبة تراجع بلغت نحو 3.5 - %، وزادت نسبة مساهمة الخاص مسجلة نسبة 49% سنة 2017. (وزارة الاقتصاد، مرجع سابق، ص: 35)

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر:

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية عام 2016، حيث بلغت نحو 9.0 مليار دولار مقارنة مع 8.8 مليار دولار عام 2015 بنسبة نمو بين العامين بلغت % 2.3 وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة (2011-2017) بلغ % 4.9 ، وبذا تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية التراكمية الواردة إلى الدولة وبلغ 117.9 مليار عام 2017 بعد أن كان 108.9 مليار دولار عام 2015 ، وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة (2011-2017) بلغ نحو 10.7%، مدعوماً بصورة رئيسية بالاستثمارات المتزايدة في قطاعات الصناعات التحويلية والصناعات

الثقيلة الأخرى مثل الألمونيوم والبتروكيماويات إضافة إلى قطاعات أخرى كالسياحة والطيران، ويتميز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة بالتنوع الكبير، حيث يأتي بمقدمة القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قطاعات العقارات وخدمات الأعمال وتجارة الجملة والتجزئة والمؤسسات المالية والتأمين والصناعات التحويلية ومنتجات تكرير النفط. كما يوضح لنا الجدول الموالي. (وزارة الاقتصاد، مرجع سابق، ص: 39)

الجدول 6: تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2011-2017) مليار دولار

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السوية الداخلة	العام
71.0	7.1	2011
79.8	8.8	2012
89.3	9.5	2013
100.1	10.8	2014
108.9	8.8	2015
117.9	9.0	2016
125	9.5	2017
10.7%	4.9%	معدل النمو

المصدر: وزارة الاقتصاد: "التقرير الاقتصادي السنوي 2017"، الإصدار الخامس والعشرون ص 39.

حلت الإمارات في المرتبة الثانية بعد تركيا في قائمة الدول الأكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب آسيا خلال العام 2016 بعد أن استحوذت على حصة % 32.2 من إجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المنطقة والمقدرة بنحو 28 مليار دولار، كما جاءت في المرتبة الأولى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن استحوذت على نحو % 50.0 من الاستثمارات المتدفقة على المنطقة والمقدرة بنحو 17.9 مليار دولار.

4.4.3 الصادرات خارج المحروقات:

موقع الدولة الاستراتيجي وإمكاناتها وقدراتها اللوجستية الكبيرة، وسياسة الانفتاح التجاري التي تنتهجها منذ نشأتها هي عوامل مكنت من أن تصبح الدولة لاعبا أساسياً في حركة التجارة العالمية، وهو

الأمر الذي أجمعت عليه وأكدته كافة التقارير المحلية والدولية انطلاقاً من تطور الأرقام التي حققها قطاع التجارة الخارجية غير النفطية خلال الفترة من (2014-2017)، حيث تصاعدت أرقامها بين العامين.

يتبين من أرقام التجارة الخارجية غير النفطية للدولة بين عامي 2014 و2017 ما يلي:

- ارتفعت الصادرات الغير نفطية من 157.6 مليار درهم سنة 2014 الى 196 مليار درهم سنة 2017 أي بزيادة قدرها 5.32%؛
- ارتفعت قيمة إعادة التصدير من 455.9 مليار درهم سنة 2014 إلى 420.4 مليار درهم سنة 2017، أي بزيادة قدرها 4.50%؛
- ارتفعت الواردات من 991.9 مليار درهم سنة 2014 إلى 998.9 مليار درهم سنة 2017، أي بزيادة قدرها 2.25% ارتفعت الصادرات الغير نفطية من 157.6 مليار درهم سنة 2014 الى 195 مليار درهم سنة 2016 أي بزيادة قدرها 5.12%. (الاقتصادية، 2017، صفحة 19).

في المقابل تطورت قيمة صادرات الدولة من المنتجات الغذائية خلال العام 2015 بقيمة إجمالية للصادرات وإعادة التصدير بلغت 13.7 مليار درهم وبنسبه 7.5 % إلى إجمالي الصادرات وإعادة التصدير مجتمعين في ترجمة لريادة الدولة في تلك الصناعة، وكذا المنتجات المعدنية بقيمة 8.5 مليار درهم وبنسبة 4.96 %، والصناعات الكيماوية بقيمة 10.3 مليار درهم وبنسبة 5.5 %، واللدائن ومصنوعاتها والمطاط ومصنوعاته بقيمة 16.8 مليار درهم وبنسبة 9.5 %، واللؤلؤ والأحجار الكريمة ومصنوعاتها بقيمة 148.6 مليار درهم وبنسبة 79.7 %، والمعادن ومصنوعاتها بقيمة 39.1 مليار درهم وبنسبة 23.0 %، والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بقيمة 58.7 مليار درهم وبنسبة 27.49 %، ومعدات النقل بقيمة 41.4 مليار درهم وبنسبة 19.41% (الاقتصاد، 2017،

صفحة 65)

5- الخاتمة والنتائج:

وفي محاولة منا للإجابة على الإشكالية نقول أن التنوع الاقتصادي هو سياسية تنموية هدفها تقليص المخاطر ورفع القيمة المضافة وتحسين الدخل، وذلك بتوجيه الاقتصاد نحو أسواق وقطاعات متنوعة أو جديدة

بدلاً من الاعتماد على سوق أو قطاع واحد، بمعنى التنوع في مصادر الدخل أي تنوع مصادر الإيرادات في الميزانية، باعتبار أن الاعتماد على مورد واحد يجعل الاقتصاد معرض للمخاطر وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)، ولقد ساهمت السياسات الاقتصادية والمالية المعمول بها بالإمارات في تحسين قدرة الدولة على مواجهة الضغوطات الاقتصادية العالمية والتي من أهمها الأزمة البترولية 2014، ومكنتها من الحفاظ على استقرارها المالي والنقدي وتعزيز مستويات النمو؛

- إن تحوّل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أحد أكبر منتجي النفط في العالم، جنباً إلى جنب مع نجاحها في رعاية قطاعاتها غير النفطية، في ظل قيادتها الريادية الطموحة، جعلها منها ثاني أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وواحد من أكثر الاقتصاديات انفتاحاً في العالم؛
- على الرغم من أن الإمارات لا تزال تعتمد بشكل كبير على الدخل النفطي، إلا أنها تتمتع بأكثر اقتصاد متنوع في منطقة مجلس التعاون الخليجي، ويمثل القطاع غير النفطي حالياً حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، ويتوقع أن يرتفع الرقم إلى 80% بحلول عام 2021؛
- جل المؤشرات الاقتصادية والمالية تشير إلى نجاح السياسات الاقتصادية في دولة الإمارات، في أن تضع نفسها موطئ قدم راسخة بين مصاف الاقتصاديات العالمية الكبرى.

6- التوصيات:

- بناءً على النتائج السابقة يمكن تقديم المقترحات التالية:
- ضرورة انتهاج التحرير المالي التدريجي تجنباً للالتزامات الداخلية والخارجية.
 - استغلال ثروات وموارد الصناديق السيادية لتفعيل وبأكثر نجاعة آليات التنويع الاقتصادي.
 - ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي بغية تحقيق تنويع اقتصادي أكثر شمولاً، خاصة كون هذا القطاع الحساس يساهم في تحسين المن الغذائي واللجوء إلى الخارج للاستيراد.
 - الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لنجاح تجربتها في العديد من الدول التي تعتبر الآن قوة اقتصادية رداة.
 - تفعيل دور السياسات النقدية والمالية لمرافقة مسار تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية بالدولة.

قائمة المراجع باللغة العربية:

autres, A. M. (2015, 7). Global Implications of lower Oil Prices, International Monetary Fund. *Staff Discussion Note*.

BATURE, B. N. (2003). The Dutch Disease and the Diversification of an Economy: Some Case Studies.

FASANO, 3. (2003, October). Ugo. Diversification in oil-dependent economies: The experience of the GCC countries. *UNFCCC Workshop*, p. 1.

الاقتصاد و. (2017). *التقارير الاقتصادية السنوية*. الإمارات العربية المتحدة: وزارة الاقتصاد.

الاقتصاد و. (2017). *التقارير الاقتصادية السنوية 2013-2015-2017*. الإمارات العربية المتحدة: وزارة الاقتصاد.

الاقتصادية و. (2017). *التقرير الإحصائي السنوي لعام 2016*. الإمارات العربية المتحدة: وزارة الاقتصاد.

البعاج, ط. ج. (2016, 9 21). *التنوع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية*, 13 4. Consulté le 21/09/2016, sur

<http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>

الخطيب م. ع. (بدون سنة). *أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي*. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*. 211, p.

الدولي و. ص. (1). *إبريل*. (2015) *فاق الاقتصاد العالمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية*. جنيف.

الدولي و. ص. (1). *يناير*. (2015) *مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي*. جنيف: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

الرحمان و. ح. ع. (يومي 09 و 10 ديسمبر 2015) *إدارة الأزمات في الوطن العربي - الواقع والتحديات*. إدارة الأزمات النفطية بين المنتجين والمستهلكين. (p. 13). الجزائر: جامعة أحمد دراية، أدرار.

القادر و. ع. (1). *يومي 09 و 10 ديسمبر*. (2015) *إدارة الأزمات في الوطن العربي - الواقع والتحديات*. الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر. (pp. 9-11). الجزائر: جامعة أحمد دراية، أدرار.

الله، د. س، 2015). نوفمبر. (أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر. مذكره ماجستير. الجزائر،

قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر. 3.

الهاشمي، ن. (2018). الإمارات العربية المتحدة والاقتصاديات الرائدة في العالم إدارة التحديات والفرص في ظل

التغيير العالمي"، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية. الإمارات: إدارة الدراسات والسياسات

الاقتصادية. أوبك، م. 1). نوفمبر. (2015) التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على

اقتصاديات الدول الأعضاء. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك.

حامد عبد الحسين. (2016، 9، 21). شبكة النبا المعلوماتية. تاريخ الاسترداد 13، 4، 2017، من التنوع

الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية:

<http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>

حمزة، ع. ل. (2014، العدد 31). التنوع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في

العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. 57، p.

رواينية، م. ب. (2016، 12). التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان

النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس. 138، p.

عاطف لافي مرزوق. (العدد 24، 2003). التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل.

مجلة الاقتصادي الخليجي.

فارة، ي. أ. (2000). إدارة الأزمات مدخل متكامل. الشارقة، الإمارات: مكتبة الجامعة. لزرع، م. أ. بدون

سنة. (سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

الواقع والتحديات - إدارة الأزمات في الوطن العربي. (2015 ديسمبر 10 و 09 يومي) . خ. م. مدياني

. جامعة أحمد دراية، أدرار: الجزائر. (9-8 pp) نداعيات أزمات النفط على الاقتصاد الجزائري